

نفسه فالوهب ينزل منزلة اللازم ويشبهه بالفيض من البهنة
 اللازمة لهما الحاصلة من محلها وظهور رجوع الفيض إلى
 الوهاب وإن كان ينتهي بان المناسبة بالنسبة إلى الذات
 لكن ذلك القدر من المناسبة كاف في استعمال لفظ الفيض
 في مفهوم الوهاب نقلاً أو مجازاً مرسلًا على ما يقتضيه الترجيح
 الثاني أي قوله أو هو وصف وعلى التقديرين فإضافة
 الفيض إضافة معنوية محضة أما على الأول فظاهر وأما على
 الثاني فنقصه معنى المضي أو الاستمرار منه أو جعله من عداد
 الأسماء حتى تنسب التعريف من الإضافة فيصير حمله صفة له
 تعالى ولك أن تجعل الفيض بدلاً من لفظة أنه تعالى
 وكذا سائر الصفات التالية أو هو وصف له الخ هذا هو
 الوجه الثاني في استعمال الفيض بمعنى الوهاب وعطف
 ما في حين الثاني في قوله فكان فيكون مجموع المعطوفين
 تفصيلاً لاستعمال الفيض في الوهاب على ما نقله من
 أن الفيض استيعاباً أولاً في الواهب ثم نقل عنها إلى الوهاب
 وحاصل هذا الوجه أن الفيض وصف للواهب نعمت مواهبه
 أي وصف ما خوذ له باعتبار وصف مواهبه أو توفيقه له بهذا
 الاعتبار وذلك باشتقاق الفيض من حيث اعتبار الفيض
 نعمتها بأن يستعار الفيض لصيغ مواهبه على وجه
 الكثرة والتجاوز عن الحد ويشتمق منه لفظ الفيض
 متى يكون وصف الذات الوهاب حقيقة بالقياس إلى حال
 مواهبه وبهذا القدر من العلاقة يجوز أن يستعمل الفيض
 في مفهوم أيضاً ولك أن تقول قوله أو هو وصف الملاقاة
 لاستعمال الوهاب عليه أما بطريق المجاز أو بطريق النقل نعمت
 المواهب هو الفيض لأن نسبة مدهرها على وجه الكثرة والتجاوز

أي العطف والمعطوف عليه
 وهذا التعليق شائع بين الأئمة
 علاظم إضافة الوهاب إلى
 الواهب أي الرضا في جزئ
 المعنى المستعار له
 قوله هو

المراد من الوصف الملاقاة للفظ
 لا التصرف حقيقة وما يقال
 أن مثل هذه العبارة أفا شاع
 فبينا كينونة وصف الشئ
 كما الاستدراك والكتاب الكبير
 لا فها بيان العلاقة على شئ
 فالأرضية سهل

عن

عن الحد بنضان الماء بلا اعتبار إضافتها إلى الوهاب
 كما في الوجه الأول واستعماله الفيض واشتمق منه
 الفيض فنصار الفيض بهذا الاعتبار نعمت المواهب وهذا
 الوجهان تفصيل معنى استيعاب أولاً في الواهب وأراد لفظه
 في بدل اللام اشعار منه بأن المستعار له ليس الوهاب
 لأنه يقال استعار كذا كذا أي كذا فالمراد من لفظه
 في مجرد الظرفية بلا كونها صفة لاستيعاب الاستعارة
 واقعة في باب الواهب ومتعلقة بها سواء كان المستعار له
 نعمتها كما في الوجه الثاني أو جارياً كما في الوجه الأول
 وإن كان المراد منها معنى اللام على أن يكون المستعار له
 نفس الواهب يكون المراد من نعمتها اسم المستعار لها فيكون
 هذا توجيهاً آخر مغايراً للترجيحين السابقين ويمكن أن يكون
 معنى أو هو وصف له الخ أو هو اسم مطلق عليه بسبب نعمت
 الواهب الذي هو المصدر على وجه التكثر والتجاوز عن الحد
 فإنه شبه ذلك المصدر بنضان الماء فاستعمله الفيض
 واشتمق منه الفيض وبسببه نقل إلى الوهاب أو المناسبة
 بينهما ظاهرة فإن قلت اللازم من هذا أن يكون الفيض
 مجازاً في ذات الوهاب على ما يقتضيه ظاهر العبارة وأيضاً
 المناسبة أعناهي بين ذات الوهاب وبين ذات الواهب أو نعمته
 لا بين مفهوم الوهاب فكيف يصح أن يراد من الفيض مزبور
 الوهاب بل تعيين أرادة الذات منه قلت استعمال الفيض في
 مزبور الوهاب هو أيضاً الملاقاة على ذات الوهاب باعتبار أنه
 ما صدق عليه الوهاب وإن لم يكن الملاقاة عليه خصوصية ذاته
 والمناسبة على هذا الترجيح وإن كان بين ذات الوهاب والمواهب
 لكنه يكفي ذلك القدر من المناسبة في استعمال لفظ الفيض

أي تصحيح العطف بان يقال نعمت
 الفيض الوهاب أي الفيض هو الوهاب
 باعتبار رسم أو هو وصفه فيستعمل

Copyrighted material